المدن الجديدة بين التوزيع المكاني والتنمية المتوازنة في الجزائر

أ/ عبد المالك عاشوري
قسم علم الاجتماع - جامعة قسنطينة 2

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على واقع المدن الجديدة في الجزائر، من حيث توزيعها المكاني، ومعرفة مدى انسجامه مع مبدأ تحقيق التنمية المتوازنة في مختلف أقاليم البلاد، وذلك في ظل السياسات التنموية والتخطيطية المسطرة من الدولة، وذلك بهدف جعل هذه المدن بمثابة مراكز للحياة والرفاهية بالنسبة لسكانها، في ظل مبادئ التنمية الحضرية المستدامة، ففي مقابل الانتشار الحضري لهذه المدن كأحد بدائل النمو الحضري في الجزائر، والذي يتجلى في الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة في هذا المجال من الناحية التخطيطية والمالية والتنموية،ثم هل تبقى تنفيذ حل تبقى سياسة المدن الجديدة في الجزائر تقتصر على الجوانب العلاجية لمختلف أنماط المشكلات التي تواجهها المدينة الجزائرية المعاصرة، أم تشمل أيضا الجوانب الوقائية أيضا.

الكلمات المفتاحية: المدن، المدن الجديدة، التنمية، التنمية المتوازنة.

Abstract:

In this article we will try to treat the reality of new towns, and see the compatibility between the strategies and the planning and implementation of development in the different parts of the country, in order to achieve wellness urban center of life and improve the living standards of citizens in the context of sustainable urban development. In the face of this urban diffusion of this towns, as strategy of urban growth in Algeria, where the biggest concern and significant financial and strategic grants huge development, but that is it related to the implementation on the ground to confront the different problems of the modern Algerian city.

Key words: Towns, New towns, Development, equilibrium Development

مقدمة:

لقد أصبح خيار التنمية بشكل عام، والتنمية الحضرية بشكل خاص، هو المشروع الأبرز في أولويات سياسات وخطط ومشاريع الدول النامية، ومن بينها الجزائر، والتي تسعى جاهدة من خلال هذه السياسات للتأكيد على تحقيق مبدأ التوازن والتكامل والشمولية في مجال التنمية بما يضمن التخفيف من التبعية للمدن الكبرى في إشباع الحاجات الأساسية، وضمان العدالة في التوازن التنموي بين الأقاليم والمناطق المختلفة، في مقابل انتهاج سياسة حضرية مجسّدة في المدن الجديدة كإحدى بدائل النمو الحضري، والتي تعد من وسائل التحكم المخطط في هذا النمو، في محاولة لإعادة توزيع السكان والتوازن بين الأقاليم وتقليل الفروق فيما بينها، بهدف رفع مستوى المعيشة، وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى وتضخمها، وذلك في مجال السكن والأنشطة وفرص العمل والاستثمار مكونة بذلك أقطاب تنموية جديدة متفاوتة الأحجام وبعيدة عن المدن الكبرى ومتباينة ومحددة الأهداف التي تصب كلها في القضاء على المشكلات التي كانت في المدن

القائمة، وعلى هذا الأساس لم تعد نظرة لأصحاب القرار والمخططين في الدول النامية قاصرة على كونها مشاريع للإسكان الحضري بل تتحداها إلى اعتبرها إحدى الوسائل الفعالة والأساسية في تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة بين أقاليم ومناطق الدولة الواحدة.

إن هذا التوجه نحو إنشاء المدن الجديدة أصبح يطبع السياسات الحضرية في الدول المتقدمة كما في النامية، بالرغم من التباين على مستوى الإيديولوجيات والخصائص والظروف والمبررات لإنشاء تلك المدن، إلا أنها جاءت لمواجهة مجموعة من المشكلات والقضاء على الاختلافات والفروق الموجودة بين المناطق في الأقاليم المختلفة داخل البلد الواحد في إطار سياسة رشيدة ومتوازنة قائمة على عدالة توزيع التنمية بين هذه الأقاليم وتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية من خلال هذا النمو الحضري الموجه، وبالتالي تنمية حضرية على وجه الخصوص.

أولا: تجارب عالمية في إنشاء المدن الجديدة:

تعتبر سياسة إنشاء المدن الجديدة وترحيل الناس إليها شكلا من أشكال تدخل الدولة لحل المشكلات الحضرية تبنتها بعض بلدان العالم المتقدم والنامي في العصر الحديث، على غرار انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، عبرت هذه التجارب في مجملها عن أهمية ودور هذه المدن في تحقيق مجموعة من الأهداف الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية اختلفت حسب اختلاف ايدولوجية تلك الدول. وتحاول بعض الدول النامية في الوقت الحاضر انتهاج نفس السياسة كإحدى البدائل المطروحة لحل المشكلات الحضرية فيها.

وفيما يلي سنتطرق إلى تلك التجارب العالمية في إنشاء المدن الجديدة، تمهيدا بذلك إلى تحديد الخصائص الايدويوجية التي كانت تقف وراء إنشاء تلك المدن الجديدة.

1- التجربة البريطانية:

إن كتابات بعض المفكرين البريطانيين الأوائل من أمثال"ابنزر هيوارد" حول المدن الجديدة هي التي أرّخت وأصّلت لريادة بريطانيا على المستوى العالمي في هذا المجال، حيث ظهرت حركة إنشاء المدن الجديدة في نهاية القرن التاسع عشر أو مدن حدائقية جديدة، وذلك من أجل تصحيح أخطاء النمو الحضري المتزايد وتحجيم الزيادة السكانية وتوزيع الصناعات البريطانية وتحقيق التكدس السكاني على العاصمة والمدن الكبرى.

وقد تم إنشاء أولى المدن الجديدة سنتي 1903 و 1919 على غرار"ليشوارت" و "ويلون" على التوالي على بعد 35 و25 ميلا من لندن. وكان الهدف من إنشاء هذه المدينة توجيه الرأي العام نحو إعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

ومن جهة أخرى القضاء على التضخم الزائد في المدن القائمة، والهجرة الداخلية، وذلك عن طريق إنشاء مدن جديدة ذات حجم محدد يتم إحاطتها بحزام أخضر يغلب عليها الطابع العام من حيث الملكية.

ولكن مشكلة المضاربة في البناء التي عرفتها انجلترا في تلك الفترة حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة خاصة في "ويلوين" والجدير بالذكر أنه في الفترة مابين الحرب العالمية الأولى والثانية لم تتخذ أية خطوة أخرى لتشجيع حركة المدن الجديدة والخضراء التي بدأتها "هيوارد".

إن هيوارد من خلال فكرته المدن الحدائقية، قصد تحسين جذري في نوعية الحياة في المدن البريطانية وخاصة لندن فالمدينة الحدائقية صممت لخدمة الصناعات ولحياة صحية أفضل ذات حجم يوفر حياة اجتماعية متكاملة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، انتعشت حركة إنشاء المدن الجديدة في انجلترا خاصة بعد صدور تقرير هيئة باولو الذي تدين فيه التحضير عير المخطط في المملكة المتحدة على أنه ضار بصحة ورخاء البلاد.[2]

وخرج بتوجيهات عامة منها القضاء على المركزية واقتراح اللامركزية والتحكم في الانتشار السكاني والحد من توسع مدينة لندن بوضع حزام أخضر حولها.

واقترحت الهيئة سنة 1944 من خلال خطة عرفت باسم خطة "بتريك ايركومبي" توزيع 400 ألف نسمة من سكان لندن إلى ثمان مدن جديدة، بحيث يكون سكان كل مدينة حوالي خمسين ألف نسمة.[3]

وفي أوائل الستينات شهدت حركة المدن الجديدة في بريطانيا تطورات أخرى حيث تم إنشاء خمسة مدن جديدة أخرى أكبر حجمها من المدن السابقة حيث خطط أن يكون عدد سكانها 100 ألف نسمة. وفي الفترة الممتدة مابين 1967 إلى 1971 أنشئت تسع مدن جديدة يبلغ عدد سكانها حوالي 250ألف نسمة.

وفي سنة 1971 تم إنشاء 32 مدينة جديدة في بريطانيا منها إحدى عشر مدينة حول لندن لكي تساعد في حل مشكلات الإسكان، بالإضافة إلى المدن الجديدة التي أنشئت حول "برمنجهام"و"ليفربول" ومانشستر وغيرها.

وخلاصة القول أن نطور المدن الجديدة في بريطانيا تخللته ثلاث مراحل أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:[4]

- **المرحلة الأولى(1946-1955):**

كان الهدف الأساسي منها استيعاب جزء من سكان المدن الكبرى التي كانت تعاني من الازدحام السكاني وأقيمت خلالها إضافة للمدن التي تم إنشاؤها حول مدينة لندن مدينتان جديدتان تشملان مركزين صغيرين ذو صناعات إضافية للسكان.

أما المدن الثلاث المتبقية فقد أنشئت بغرض إيجاد مناطق إسكان وخدمات اجتماعية أفضل، فمدن هذه المرحلة كانت عبارة عن مدن ثانوية تابعة للمدن الكبرى.

- **المرحلة الثانية(1961-1968):**

وكان هدفها الرئيسي إيجاد مراكز وأقطاب نمو في الأقاليم المتخلفة نسبيا بالمقارنة بغيرها من الأقاليم.

وقد أنشئت في تلك الفترة ثمان مدن جديدة، أربعة مدن في انجلترا أقيمت على أساس تنمية مدن قائمة ذات تعداد سكاني يتراوح مابين 20 ألف – 30 ألف نسمة وذلك بغرض الوصول بتعداد كل منها إلى مابين 800-100 ألف نسمة.

ومدينتين في انجلترا قامتا على أساس تكامل عدد من المدن والقرى القائمة في تركيب إقليمي يبلغ عدد سكانها مابين200000-250000 نسمة.

أما المدينتين الباقيتين تم إنشاؤها في اسكتلندا لهدفين: أولهما لتقوية الاقتصاد عن طريق تهيئة مناخ يساعد على انتعاش الصناعة.

وثانيهما المساعدة على خلخلة كل من الكثافة السكانية والصناعية من مناطق التزاحم، حيث يتراوح عدد السكان المستهدف لهذه المدن ما بين 60000-150000 نسمة في كل منهما.[5]

- **المرحلة الثالثة(1967-1974):**

وفي هذه المرحلة أنشئت المدن الوسيطة بين أهداف المرحلتين السابقتين، بلغ عددها ست مدن أقيمت على أساس مراكز حضرية قائمة ومما سبق ذكره يمكننا أن نستخلص أهم ما طبع التجربة البريطانية في مجال إنشاء المدن الجديدة في النقاط التالية:

– أن هيئات تعمل على إنشاء مدن جديدة بتوجيه من السلطات الحكومية، وبتفويض من البرلمان، الذي يلزمها بتوفير كل متطلباتها الحضرية.

– أن المدن الجديدة في بريطانيا، بنيت وفق خطط تم الموافقة عليها، تشمل كل مجالات الحياة في المدينة.

-أوكلت مهمة إنشاء وإدارة المدن الجديدة لمؤسسة عامة متخصصة (مؤسسة إنماء المدن الجديدة) وهي المسؤولة عن التخطيط العمراني وتنظيم وتنسيق الأعمال التي تقوم بها الهيئات الحكومية الأخرى إلى جانب مسؤوليتها الخاصة.[6]

ولكن بناء على خياراتها الأولية، فقد تم إنشاؤها على محاور التنمية المميزة، هذا ما تم بخصوص المدن الجديدة الثانية التي تم إنشاؤها حول لندن على مسافة تزيد عن 30كلم، وبدون وجود محاور ربط مميزة مع العاصمة حيث أصبحت مدنا متوسطة ذات قوانين مشتركة، هذه المدن لا تمتلك إلا تدفقات تبادل ضعيفة مع لندن وذات استقلالية واسعة وتتطور كل منها جاذبة حولها مناطق تقع تحت تأثيرها.[7]

إذن فقد ارتبط إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا بفكر محدد واضح اختلف خلال مراحل إنشاء المدن الجديدة. ففي المرحلة الأولى تم إنشاؤها لتخفيف الازدحام السكاني في المدن الكبرى، إضافة إلى إنشاء صناعات إضافية للسكان، في حين نلاحظ في المرحلة الثانية أن هدفها الأساسي كان اقتصادي بالدرجة الأولى من خلال إيجاد مراكز وأقطاب نمو صناعية قادرة على جذب السكان والصناعات إليها، مع تدعيم قدرتها التنافسية الصناعية على الصعيد الخارجي.

على الرغم من التطور الحاصل في حال إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا إلا أنه لم تخل هذه التجربة من الملاحظات والتحفظات والانتقادات على غرار ما نقوم به "فريدريك أرسبورن" حول ما يترتب على تطوير المدن الجديدة ونقل السكان إليها مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية هامة.

فقد دلت الدراسات التي أجريت في ليفربول وكوفنتري العيوب منها نقص الاهتمام بالذات والآخرين خاصة في مجال النظافة والنفايات وتربية الأطفال وآداب السلوك مما جعلهم عرضة لانتقادات جيرانهم.

إضافة إلى عدم قدرة على تكوين صداقات، وظهور بعض التوترات العنيفة، بالرغم من تنوع الروابط الطوعية والتسهيلات الثقافية والحدائق وتنوع الإسكان وفرص العمل التي من شأنها أن تخفف من حدة التشاؤم الذي يمكن أن يرتبط بفكرة الترحيل.[8]

وبالمثل من الناحية الاقتصادية، لم تحقق هذه المدن الجديدة اقتصاد قوميا متوازنا في بريطانيا، كما لم تخفف من ناحية الإسكان منت ضغط السكان في المدن الكبرى التي تشهد ازدحاما وتضخما.

2- التجربة الفرنسية:

يختلف الموضوع في المدن الجديدة في منطقة باريس الأقرب والمربوطة جيدا مع باريس حيث هناك تدفقات كثيفة متكررة لمستخدمي مختلف وسائل النقل.

إن المدن الجديدة في فرنسا تقارن بمدن الرحلة الثالثة لتطور المدن الجديدة ببريطانيا، حيث جاء تخطيطها كمحاولة، لاستيعاب النمو الكبير للعواصم، إضافة إلى المشكلات الناجمة عن سرعة هذا النمو، إلا أن أهدافها المسطرة خضعت إلى تعديلات سنة 1975، استجابة للتغيرات الهامة التي طرأت على الظروف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم إرجاء بعضها إلى نهاية القرن العشرين.

إن البدايات الأولى لفكرة إنشاء المدن الجديدة بفرنسا، لتنمية المجتمع المحلي، حيث بنيت الإستراتيجية الفرنسية لبناء المدن الجديدة في إطار إقليمي وقومي يهدف إلى القضاء على المركزية من خلال خلق مراكز وأقطاب نمو يتم تدعيمها من خلال إنشاء عدد من المدن الجديدة بغرض تحقيق عدد من الأهداف منها، امتصاص جزء من النمو السكاني الزائد في منطقة ما، أو إنشاء صناعات وأنشطة اقتصادية تخلق فرص عمالة في إحدى المناطق أو الربط بينهما.[9]

لقد تم صياغة إستراتيجية المدن الجديدة في فرنسا في الخطة التنموية السادسة(1970-1975) في ضوء مبدأين أساسيين هما:[10]

– أن يؤدي إنشاء المدن الجديدة إلى تماسك وتطابق البنيان الأساسي والخدمات والمرافق في الأقاليم التي تنشأ فيها. لذلك يجب أن تتمتع كل مدينة بكل العناصر والنشاطات التي تعتبر من مقومات المدينة، مع مراعاة أن تكون تلك المدن قريبة من الطرق الرئيسية وأن تكون بعدها عن المدن الكبرى مناسبا.

– أن يكون هناك إنماء شامل ومتكامل للسكن والعمل ونشاطات أوقات الفراغ والخدمات العامة في المدينة الجديدة، مع تطوير أنشطة ثقافية عديدة.

ومن أجل التجسيد الواقعي الملموس لمشاريع المدن الجديدة تم إنشاء هيئة مختصة في إنشائها وإنمائها.

ويمكن تلخيص التحولات الرئيسية في الشكل والمضمون المتعلقة بالمدن الجديدة فيما يلي:[11]

–إنشاء تسع مدن جديدة خمس منها حول مدينة باريس، وأربعة حول المدن الكبرى في الأقاليم وهي "ليون" و"ليل" و"مارسيليا" و "لي فودرل".

–سياسات حضرية للمؤسسة الحكومية لدعم المركزية، يمكن أن تكون لمصلحة القطاع الثالث التجاري والترفيهي خصوصا في "سينا" من خلال مجمع "كاري سينا" ومجمع "بواسينا"، وفي "مارن–لافاليه"، من خلال التطورات العقارية التجارية والسياحية أو المكاتب النجزة في "فال دوروب" أو المطروقة من قبل "يورديزني" على حوالي ألفين هكتار على العكس في "سيرجي"، فقد ركز المجلس المحلي على التعليم العالي والتقنية العالية، كما في "سان–كونتان" وفي "إيفري".

– ملئ تدريجي للفراغات التي مازالت متوفرة في "مارن–لافالي وسينا"

– عمليات إعادة تأهيل لمجموعات سكن اجتماعي الحديث نسبيا في "سيرجي" بالمناطق الحضرية الحساسة.

– إعادة تنظيم الحدود الإدارية المفروضة أوليا من قبل الدولة والتطور نحو أنماط مبتذلة فيما بين المناطق أو انفرادية مناطقية.

فالمدن الفرنسية الجديدة كان الهدف منها تدعيم مراكز التوسع العمراني التي فرضتها سياسات توزيع السكان على المستويين القومي والإقليمي والتي جاءت أهدافها كما يلي:[12]

– إنشاء مراكز حضرية جديدة بعضها عن طريق تحسين وتقوية مراكز قائمة أو إنشاء مراكز جديدة أخرى.

– القضاء على المركزية وحل مشاكل النقل والموصلات وتحسين الخدمات العامة وإعطاء حرية أكبر في اختيار كل من نوعية الإسكان وفرص العمل، من المفيد إنشاء مجموعة من المدن الجديدة التي يمكن أن تلعب دورا في هذا الشأن.

– الربط بين المشكلات الاجتماعية والتقنية التي ظهرت في المدن الكبرى وخاصة باريس والعلاقة بينهما، وإنعاش اجتماعي في كل المجالات.

– خلق مراكز عمل جديدة، وإعادة تنظيم الحياة في ضواحي باريس وذلك عن طريق تحقيق توازن بين كل من عدد السكان وفرص العمالة.

–الاتجاه نحو الاستقلالية بحيث تتحول المدن من ضواحي نوم إلى مدن قائمة بذاتها تحتوي على فرص عمل لكافة السكان المقيمين بها

على ضوء ما سبق يمكننا القول تقييما للتجربة الفرنسية بشكل عام أنها لم تحقق كل الأهداف المرجوة من إنشائها، خاصة على المستوى التنموي، وذلك على الرغم من تواصل تبني سياسة المدن الجديدة، التي لم تجد من جهة

أخرى استمرار انتقال العمالة اليومية إلى المدن الكبرى القريبة من المدن الجديدة وهي أحد الأهداف والأسباب الرئيسية لإنشاء هذه المدن التي بقيت مدن نوم ومناطق سفر يومي.

من جهة أخرى، أن المدن في فرنسا، أثبتت عدم قدرتها على استيعاب كامل النمو للمنطقة الباريسية، ولكن بالمقابل فإن جودة مرافقها الخدمية قد مكنت من إقامة مبان ذات طابع فردي مع نوع من الاكتظاظ السكني، هذا الطابع الذي غلب على الطابع الجماعي وحال دون تحقيق منفعة جماعية من خلال إقامة استثمارات لهذا الغرض.

بالمقابل توجه التركيز على أنشطة ذات مستوى عال وراق حيث لا تتناسب مؤهلاتهم وخصائصهم مع السكان، مما يسبب اختلالات، والتي توازن بين الهجرات اليومية مع ازدحام طرق المواصلات، والذي يتناقض مع أهداف إقامة المدن الجديدة الفرنسية الرامية إلى تحقيق إنماء شامل ومتكامل للسكان والعمل ونشاطات وأوقات فراغ والخدمات العامة، مع تطوير أنشطة ثقافية جديدة، وإنعاش اجتماعي.

3- التجربة الأمريكية:

ظهرت المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة جهود مستثمرين من القطاع الخاص وليس نتيجة الجهود الحكومية، حيث تختلف هذه الأخيرة عن تلك الموجودة في بريطانيا في قربها من المدن العواصم، دون حزام واقي، مع إدارة محلية بلا سلطة حكومية، جاذبة بذلك الصناعة.

استمرت فكرة إنشاء المدن الجديدة في الانتشار على مستوى العالم وصولا للولايات م الأمريكية، حيث في سنة 1924 شيدت مدينة جديدة على نفس شاكلة المدن الجديدة في بريطانيا قدوة بنموذج "هيوارد" بعدها تم إنشاء مدينة جديدة ثانية سنة 1928.[13]

لقد بدأ التدخل الفعلي للحكوميات الفدرالية عام 1935 في تخطيط وإنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث وضعت الحكومة برنامج الحزام الأخضر، يضم 100 مدينة جديدة سميت المجتمعات الجديدة، أنجزت ثمانية فقط من أصلها، ثم انخفض العدد إلى ثلاث مدن، تم اختيارها بالقرب من مدن تحتوي على فرص عمل لساكني المدن الجديدة لحين قيام صناعات وفرص عمل في تلك المدن الجديدة.[14]

لقد ارتبط إنشاء المدن الجديدة في أمريكا بمسألة الإسكان، وحل الأزمة السكنية والعمرانية في المدن الكبرى .

وكان الاهتمام من طرف الحكومة الفيدرالية منذ عام 1968 بوضع سياسة عمرانية ذات أهداف اجتماعية واقتصادية محددة عرفت بقانون الإسكان الذي دعم قانون المدن الجديدة، الذي يهدف إلى إنشاء مجتمعات جديدة يمكن من خلالها تحقيق عدة أهداف هي:[15]

تسريع إنتاج المساكن الرخيصة الأسعار، والعمل على خلق فرص عمل جديدة، وتشجيع الاختلاط الاجتماعي والتخفيف من التمييز الاجتماعي والعنصري في الأحياء القديمة.

وفي هذا الصدد شرع في تطبيق مشروع المدن الجديدة سنة 1970، ثلاثة عشر مدينة مبرمجة كان الهدف منها استيعاب الطبقات الاجتماعية الفقيرة وحدد مجموع سكانها حوالي 50 ألف نسمة، لكن نتج عن ذلك عوائق مالية وإدارية كان مصدر هذا المشروع الفاشل وعليه أبقي على ست مدن فقط من طرف وزارة السكن.

من خلال هذا العرض عن المدن الجديدة في و م أ نستنتج أن هذه الأخيرة تميزت بتعقيدها، سواء من حيث التخطيط أو من الناحية الاقتصادية أو التنموية. فقد تأرجحت عملية إنشاء هذه المدن بين القطاع العام والخاص، حيث تكفل الأول بهذه العملية لأهداف استثمارية، بينما جاء التدخل الحكومي في شكل ضمان وداعم اقتصادي من أجل قيام هذه المدن لأهداف إستراتيجية.

لذلك اقترنت نشأة المدن الجديدة في أمريكا بنظامها الرأسمالي الحر.[16]

وما نود التعليق عليه هو أن المدن الجديدة في و م أ لم يكن إنشاؤها استراتيجيا هادفا، أو توجه نحو سياسة مستقلة بقدر ما هي تدخل في إطار التخطيط الحضري والسكاني وما صاحبه من مشكلات عمرانية وسكانية كانت الضرورة ملحة لمواجهتها.

4- التجربة النيجيرية:

إن النمو الحضري السريع الذي عرفته البلدان النامية، دفعها إلى تبني فكرة إنشاء المدن الجديدة، حيث تباينت أهدافها بين مكان لإقامة العمال وامتصاص الفائض السكاني الناتج عن عدم قدرة استيعابه في المدن الكبرى، وكعواصم جديدة، محاولة بذلك استقطاب الصناعة وتوفير فرص العمل، وحل بعض المشكلات الحضرية الاجتماعية منها والاقتصادية.

وتعتبر نيجيريا نموذجا عن إنشاء المدن الجديدة في العالم النامي، حيث تم إقامة مدينة جديدة تسمى "أبوجا" كعاصمة جديدة نتيجة قرار سياسي سنة 1975، بدلا من مدينة "لاجوس".

وقد تم إنشاء هذه المدينة على أساس المفهوم الأمريكي للجيرة، فالمجاورات صممت كمجتمعات لها العدد الأمثل من السكان الذي يضمن توفير الحد الأقصى من الخدمات و المرافق داخل وحدات جغرافية محددة. إضافة إلى خلق علاقات اجتماعية وطيدة بين سكان نفس الوحدة أو المنطقة، حيث تتكون كل مجاورة من 400-8000 نسمة تتوفر على كل الخدمات.[17]

فيما يتعلق بالتجربة النيجيرية في هذا المجال، فإن إنشاء المدن الجديدة يتماشى وأهداف التنمية الحضرية الشاملة في الدولة، حيث كانت بمثابة الكل أو البديل للنمو الحضري والتضخم الحضري الذي شهده العاصمة القديمة على مستوى كافة مجالات الحياة.

5- التجربة العربية:

لا تختلف سياسة المدن الجديدة في البلدان العربية عن التجربة السابقة الذكر من حيث ظروف وأهداف نشأتها، حيث اتسمت هذه الدول بوتيرة تنمية متسارعة بشتى أنواعها الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية خاصة في العقود الأخير، حيث لجأت هذه البلدان كغيرها إلى إنشاء المدن الجديدة، لأسباب عديدة ومشتركة مثلت في نفس الوقت أهدافا يرجى تحقيقها من أهمها:

- التخفيف من مركزية القرار السياسي والإداري لصالح اللامركزية.
- تدعيم التوازن والوحدة الوطنية بين مختلف مناطق وأقاليم الدولة والذي تكرسه اللامركزية سواء الإدارية أو السياسية وتجسده المدن الجديدة كونها مراكز حضرية جديدة بديلة تضمن ذلك.
- تعد المدن الجديدة فرصة للتجسيد الواقعي لما هو نظري من خلال تنفيذ مشاريع تنموية وتطوير المناطق المختلفة، من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.
- جاءت المدن الجديدة كحلول للمشكلات التي تعاني منها المدن الكبرى القائمة في البلدان العربية، نتيجة التحضر السريع والزائد الذي عرفته تلك الدول، ومحاولة التحكم فيه.

من خلال ما تقدم عن أهم التجارب العالمية الرائدة في مجال إنشاء المدن الجديدة التي اختلفت واتفقت في بعض الأحيان من حيث ظروف وأهداف واستراتيجيات وايدولوجيات وطرق إنشائها لنخرج بأهم النقاط التالية:

– من حيث الجهات المكلفة بإقامة تلك المدن، ففي و م أ كان القطاع الخاص الذي خضع إنشاؤها للمنطق الرأسمالي الحر أي الربح والمنفعة الخاصة، في المقابل أسندت مهمة إنشائها للقطاع العام انطلاقا من أهداف قومية مجسدة في مناطق ومراكز حضرية جديدة على غرار بريطانيا.[18]

– من حيث التعارض أيضا فقد تجلى ذلك على سبيل المثال في الوحدات الجوارية ذات العدد الأمثل للسكان التي بنيت في و م أ، وكان التركيز على تخفيف الضغط على المدن الكبرى من خلال اعتماد لامركزية الأنشطة والسكان.

– أما نقاط الاتفاق فقد التقت في مجملها حول أهداف مشتركة ذات صلة وثيقة بتحقيق أهداف التنمية الحضرية الشاملة والمتكاملة.

إن الظروف الاجتماعية والسياسية، كذلك المشكلات الحضرية التي شهدتها تلك الدول كلها عوامل لعبت دورا محوريا في تباين أهداف إنجاز المدن الجديدة، فإعادة توزيع السكان والأنشطة والصناعات خارج مدينة لندن، كان من الأهداف وفي نفس الوقت أداة فعالة في السياسة والتخطيط على المستوى القومي، في حين نجد في و م أ أن ظهور المدن الجديدة، اقترن بالمشكلات الاجتماعية التي نشأة خاصة الفقر الحضري والتمييز العرقي.

ثانيا: المدن الجديدة في الجزائر:

1- بداية الظهور:

ظهرت تجربة إنشاء المدن الجديدة استجابة للمشاكل التي أفرزها التحضر المتنامي خاصة بالمدن الكبرى، غير أن هناك مدن جديدة أنشأت بالجزائر قبل تبنيها هذه التجربة.

فقد اعتبرت مدينة حاسي مسعود 1962 مدينة جديدة منذ الاستقلال والتي ارتبطت نشأتها باستغلال المحروقات، وهي تعد مجموعة من قطعة من مراكز الحياة، وكذلك مدينة "بومرداس" التي تم إنشاؤها في أواخر عشرية الستينات على بعد 60 كلم من العاصمة والتي تطورت منذ ذلك الحين في استقبالها للوظيفة التعليمية (مركز وطني مختص في البتروكيمياء والالكترونيك).

كما تعد كل من المدن " أم البواقي(1974) والطارف وإليزي والنعامة" مدنا جديدة وهي عبارة عن نمو لنواة عمرانية سابقة في إطار مخططات التنمية، والهدف منها هو تطوير الخدمات الإدارية والوظيفة السكنية، ومن أجل ذلك تم ترقيتها إلى رتبة مقر ولاية.[19]

وفي عشرية الثمانينات ومع ارتفاع الزيادة السكانية بإقليم الجزائر العاصمة تقرر إنشاء أربع مدن جديدة لتخفيف الضغط عن العاصمة والتي تعرف بمدن الحزام الأول للمدن الجديدة حتى آفاق 2015، تقع كلها بسهل متيجة وأطرافه وهذه المدن هي العفرون، الناصرية، ومحملة و"بينام" والتي تبعد عن العاصمة بمسافة تتراوح بين 20–50 كلم وتستقبل أحجاما سكانية تتراوح بين 120000–200000 نسمة لكل مدينة، وقد أسندت لكل مدينة جديدة وظائف معينة، كما يلي:

–العفرون: قطب زراعي تتركز فيه معاهد ومراكز البحث الفلاحي.

– الناصرية: قطب صناعي.

– محملة: مدينة علمية تعتمد على صناعة الأدوية والطب والتحليل الجرمي.

– بينام: قطب لتطوير الأنشطة الرياضية.[20]

كما امتد التفكير في إنشاء المدن الجديدة يشمل المدن الكبرى الداخلية مثل مدينة قسنطينة بإنشاء المدينة الجديدة علي منجلي، وكذا مدينة باتنة بإنشاء المدينة "أمدغاسن".

كما تم برمجة المدينة الجديدة "بوغزول" بولاية الجلفة (جنوب الجزائر العاصمة) لتكون مركزا ماليا ومدينة ايكولوجية تعتمد بشكل أساسي على الطاقات المتجددة الصديقة للبيئة.

واستمرت الجزائر في انتهاج سياسة المدن الجديدة من خلال المخطط الوطني للتهيئة العمرانية وكذا الوثيقة "**الجزائر غدا**" والتي تدعمت كلها بصدور القانون رقم 02-09 المؤرخ في 08 مايو سنة2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة.

2- دوافع وأهداف إنشائها:

وتهدف سياسة إنشاء المدن الجديدة في الجزائر إلى:

- تخفيف العبء عن مدينة الجزائر العاصمة، وذلك بإنشاء حزام من المدن الجديدة ذات حجم سكاني متوسط لاستيعاب الزيادة السكانية في إقليم مدينة الجزائر.
- إعادة التوازن في الشبكة الحضرية بتنظيمها في الشمائل وفي الهضاب العليا وفي الجنوب.
- حماية الأراضي الزراعية والمحافظة عليها من الزحف العمراني الناتج عن نمو المدن الكبرى.
- توفير فرص العمل بالمدن الجديدة في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال توظيف الصناعة وورشات الانجاز الكبرى.
- ترقية الاستثمار العمومي والخاص، أو ترقية السكن والخدمات المختلفة.
- إنشاء مدن جديدة مهيكلة للمجال باستحواذها على التجهيزات والبني التحتية.[21]

3- المقومات الأساسية لإقامة المدن الجديدة:

وهي تعني المعايير المحورية التي تحتم ظهور مدن جديدة، ولعل أهمها : الموقع والحجم والتكاليف:

1-الموقع: أي ضرورة اختيار وتحديد موقع مناسب بعد إجراء الدراسات المختلفة ودراسات الجدوى مع الأخذ بعين الاعتبار جميع عوامل التوزيع الجغرافي السكاني والعوامل الإدارية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعناصر المختلفة للجذب السكاني.

2-الحجم: يجب قبل إقامة المدن الجديدة توفير خدمات، البنية الأساسية والخدمات الأخرى الضرورية لحياة السكان وبالتالي يجب تحديد الحجم الأمثل للسكان الذين يمكن للمدينة الجديدة أن تستوعبهم خلال فترة زمنية محددة وتشير بعض الدراسات أن الحجم الأمثل للسكان يجب أن لا يقل عن 250 ألف نسمة ولا يزيد عن 500 ألف نسمة بعد توفير كل أساليب ووسائل معيشتهم كمجتمع جديد تتوافر له مقومات الاستقلالية والاكتفاء الذاتي.

3-التكاليف: يجب تحديد المبالغ المطلوبة لإقامة هذه المدن الجديدة وتوفير وتمويل اللازم لبناء وإقامة واستقرار وتطوير وتنمية هذه المدن الجديدة وتحقيق التقدم المسخر لها.[22]

ثالثا: التوزيع المكاني للمدن في الجزائر:

تتوزع المدن الجديدة بالجزائر ضمن نطاقات مكانية، حيث يخضع موقعها وعددها وحجمها وقاعدتها الاقتصادية إلى الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية للنطاق المبرمجة فيه.

وفي هذا الإطار نسجل وجود أربعة نطاقات مكانية لتوزيع المدن الجديدة وهي نطاقات متلاحقة حول النطاق العاصمي من الشمال إلى الجنوب وذلك كما يلي:

1- **النطاق الأول:** يغطي هذا النطاق إقليم مدينة الجزائر العاصمة ولايات الجزائر تيبازة، بومرداس، البليدة، والهدف من إنشاء هذه المدن الجديدة بهذا النطاق هو التحكم في الزيادة السكانية والحد من الهجرة إلى إقليم العاصمة والمحافظة على الأراضي الزراعية وحمايتها من الزحف العمراني.

2- النطاق **الثاني:** يقع جنوب النطاق الأول ويغطي خمس ولايات: بجاية، تيزي وزو، البويرة، عين الدفلة، الشلف.

وقد برمجت بهذين النطاقين (الأول والثاني) 10 مدن جديدة بهدف التحكم في النمو الحضري لإقليم مدينة الجزائر العاصمة، وقد أعطيت الأولوية في الإنشاء لأربعة منها، وكانت الانطلاقة في إنجاز المدينة الجديدة "سيدي عبد الله" التي تقع في الجهة الغربية من العاصمة على بعد 30 كلم.

3- النطاق **الثالث:** ويغطي هذا النطاق منطقة الهضاب العليا وهي منطقة واسعة تتباين في خصوصيتها الطبيعة لذلك يمكن تقسيمها إلى:

- الهضاب العليا الشرقية: وتضم المدن الجديدة التالية: المدينة الجديدة "علي منجلي(قسنطينة)" والمدينة الجديدة "تقرين" والمدينة الجديدة "بوفارة(تبسة)"
- الهضاب العليا الغربية: وتضم المدينة الجديدة "مولا سليسن(تلمسان)" المدينة الجديدة "غنم الرموش(سيدي بلعباس)" والمدينة الجديدة "خلف الله(سعيدة)" والمدينة الجديدة "عين الذهب" والمدينة الجديدة "قصر الشلالة(تيارت)".
- الهضاب العليا الوسطى: وتضم المدينة الجديدة "بوغزول" وقد برمجت بهذا النطاق12 مدينة جديدة.

4- النطاق **الرابع:** يغطي كل الجنوب الجزائري (الصحراء) على مساحة واسعة تقدر نسبتها87% من مساحة الدولة، تنخفض بها الكثافة السكانية حيث تتوزع السكان في بعض المدن الصغيرة.

وتتمثل المدن الجديدة المقترحة في هذا النطاق في :

-"واد بليل": والتي يتم إنشاؤها بجوار الموارد البترولية حتى تكون مدينة اقتصادية.

-"المنصورة" و"المنيعة" و"واد نشو" و"متليلي"، التي تقع كلها بولاية غرداية، فهي تشكل عقد رئيسية لشبكة حضرية مستقبلية.

- "عين الحجاج" و"حاسي خنيق" (عين صالح) والهدف من إنشائها هو التنمية الزراعية.
- "عراك" و"سيدي مولاي" (عين أمقل) بهدف التنمية السياحية

-"لعوني" (تمنراست) بهدف تنمية الأنشطة الصناعية والمنجمية

- "عين قزام" من أجل تنمية الزراعة والخدمات الحدودية.[23]

بعض نماذج المدن الجديدة الجزائرية:

سعيا منها للتغلب على بعض المشكلات التي يمكن تحديدها في البطالة وزيادة معدلات الهجرة، قامت الجزائر برسم سياسات حضرية منها إنشاء المدن الجديدة في إطار سياسة المدينة، وذلك بجعل هذه المدن مناطق جذب للسكان من خلال توفير هيئة سكنية ملائمة من حيث إشباع الحاجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة لسكان تلك المدن وإعادة توزيع السكان بشكل متوازن على الهضاب العليا والجنوب التي تشكل أكبر نسبة من مساحة الدولة والت تتميز بكثافة ضعيفة، مقابل تركز سكاني كثيف بالشمال خاصة الجزائر العاصمة.

وفيما يلي أهم المدن الجديدة التي شرع في إنجازها يمكن أن نذكر منها:

الجدول التالي يوضح لنا بعض نماذج المدن الجديدة في الجزائر:

المدينة	تاريخ المنشأ	الموقع	الحجم السكاني	الأساس الوظيفي	الأهداف المسطرة	الوضعية الحالية
مدينة بوڤزول	2003	160كلم من جنوب الجزائر	350000 ن إلى 2025	ستحتوي على كل الوظائف الأساسية الاقتصادية والتجارية والإدارية التكنولوجية عالية وعصرية بنظام الحظيرة المعلوماتية	عند اكتمال مراحل إنجاز المشروع ستعمل على إعادة التوازن للشبكة الحضرية للهضاب العليا بإدراجها إلى جانب المدن الرئيسية "المدية وتيارت والجلفة والمسيلة" كمراكز امتياز لدعم التنافسية وتشكل قطب لجذب سكان الهضاب العليا	لأوقف المشروع في 2008 وعدم اكتمالها
المدينة الجديدة "سيدي بو عبد الله"	1997	تقع في الجهة الغربية للجزائر العاصمة على بعد 30 كلم بيس بلدتي الرحمانية بولاية تيبازة	30000 ن	أنشئت لتكون مدينة العلم والتكنولوجيا ومتعددة من التجهيزات والمرافق الخدمية ذات المستوى المحلي وحتى الدولي	قطب تكنولوجي وعلمي على المستوى الحلي الدولي	أنجز فيها 842 مسكن من مجموع 8400 وحدة سكنية مقررة للإنجاز وبعض العراقيل والمشاكل تأخر المشروع -إنجاز إقامة جامعية صغيرة - لم يستقطب لحد الآن أي شركات آسيوية وعالمية
المدينة الجديدة علي منجلي	2000	13كلم جنوب مدينة قسنطينة على هضبة عين البامي	250000 ن	السكن، فرص العمل الخدمات والتجهيزات	فك الضغط والاختناق الذي تعيشه المدينة الأم قسنطينة(ارتفاع الكثافة السكانية، طلب طلب متباين على التجهيزات، غياب الأراضي القابلة للتعمير، صعوبة حركة النقل)	عرفت وتيرة إنجاز كبيرة
مدينة بوينان	/	جنوب ولاية البليدة سهل متيجة، تبعد عن العاصمة بـــ50كلم	/	مدينة سياحية وترفيهية	قطب رياضي وترفيهي	لم تنجز
المدينة الجديدة المنيعة	/	وسط الجزائر نقطة تقاطع بين الشمال والجنوب والشرق والغرب	/	مدينة سياحية صحراوية من الطراز العالي	التنمية المتوازنة للمناطق الصحراوية المهمشة وتخفيف الضغط السكاني في المدينة القديمة على الواحة	لم تنجز
حاسي مسعود	2008	بعيدة عن حاسي مسعود القائمة بحوالي 100كلم	80000 ن	مدينة صناعية إنتاجية اقتصادية	توفير السكن ومختلف الخدمات والبنى التحتية	لم تنجز

المصدر: إنجاز الباحث

رابعا: المدن الجديدة كمراكز للتنمية الحضرية المتوازنة في الجزائر:

شهدت العقود الأخيرة، بالنسبة للعديد من الدول العربية تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، ولهذا فإن تبني كثير منها إنشاء العديد من المدن الجديدة بما فيها الجزائر والذي كان بدوافع وأهداف يمكن تلخيصها في:

- تدعيم اللامركزية السياسية والإدارية على مستوى القطر كله.
- أن المدن الجديدة تمثل مراكز أساسية في تدعيم سياسة الانتشار عن طريق اللامركزية الإدارية باعتبارها المدن الجديدة تجمعات حضرية مهمة في تحقيق الوحدة الوطنية ولتوازن بين المناطق والأقاليم المتباينة.
- تعتبر المدن الجديدة مراكز للنمو الاقتصادي والاجتماعي لتنفيذ مشروعات التنمية وتطوير المناطق المتخلفة فهي أداة فعالة لخدمة مشروعات التنمية القومية
- إن المدينة الجديدة يمكن أن تساهم في كثير من الحلول لمشكلات الهجرة والتحضر المفرط، الذي تعاني منه، كثير من المدن الكبرى في البلدان العربية.[24]
- أما فيما يخص الجزائر، فتبنت سياسة لإنشاء المدن الجديدة من أجل تهيئة المجال الوطني الذي يعاني من اختلال حاد وعدم توازن كبيرين شمال مكتظ عمرانيا وجنوب شبه فارغ، بالإضافة إلى مواجهة التحضر السريع في الشمال الذي نتج عنه مشاكل حضرية متعددة مست بشكل واضع المدن الكبرى مدينة الجزائر ، مدينة وهران، مدينة قسنطينة، التي أصبحت تعاني ظاهرة تكتل السكان وتركز الأنشطة، وظهرت على إثرها مشاكل متعدد: اختلاف المرور وانتشار الأحياء الفوضوية وعجز لتجهيزات وهياكل البنية التحتية بسبب الطلب المتنامي عليها جراء الهجرة الوافدة إليها من المناطق الداخلية.

وتتضح المدن الجديدة من خلال سياسة المدينة المندرج ضمن مشروع "الجزائر غدا" والإستراتيجية الشاملة للمخطط الوطني للتهيئة العمرانية الذي يرمي لإنشاء 18 مدينة جديدة موزعة بين الهضاب العليا والجنوب منها مدن تنشأ بالقرب من المدن الكبرى (مدينة الجزائر- مدينة قسنطينة) حيث لا تتعدى المسافة الفاصلة بينهما 30-50 كلم والهدف من ذلك هو استعمال وتوجيه ديناميكية العواصم الكبرى وتوفير مناصب الشغل والخدمات المختلفة.

- والجدير بالذكر أن سياسة المدن الجديدة في الجزائر تندرج في إطار استراتيجي كونها ستحد من نزوح 15 مليون نسمة إلى المدن الكبرى في آفاق سنة 2025 وهو الحاضر الذي يداهم المدن الكبرى وضواحيها.[25]

خـــاتمة:

استندت التجربة إنشاء المدن الجديدة في الجزائر إلى سياسة المدينة التي تهدف إلى نشر وإعادة توزيع السكان حسب أحجام مختلفة والأنشطة المختلفة من جهة وتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومتكاملة من جهة أخرى، بين مختلف مناطق وأقاليم الدولة، خاصة بين الجنوب والهضاب العليا وبالرغم من المقومات الأساسية التي تتميز بها هذه المدن من موقع استراتيجي وعوامل توزيع جغرافية وتحديد الحجم الأمثل المستهدف عن السكان الذي يمكن للمدينة أن تستوعبهم، إلا أنها لا تستطيع تقييم التجربة الجزائرية في مجال إنجاز المدن الجديدة نظرا لعدم الانطلاق في إنجاز بعضها ووصول أغلبها إلى مراحل الإنجاز النهائية، في حين يبقى البعض منها في المراحل الأولى من الإنجاز، وبالتالي تبقى الصورة غير واضحة ومكتملة للتقييم النهائي لهذه التجربة مع العلم أن المشكلات الحضرية تتنوع وتتفاوت وتتطور عبر المراحل التطورية الحضرية، وعندما نتطرق إلى السياسة الحضرية ومستقبلها يجب الأخذ بعين الاعتبار التطور والتغير السريعين في عملية التحضر الناتجة عن الزيادة السكانية وتوزيعها وحركتها في المدن، ويلعب عامل الزمن دورا محوريا في هذا التغير والتطور للمحافظة على التوازن الكمي والنوعي للتنمية الحضرية، أما العامل الثاني فيتعلق بالظروف المكانية للمدن وما يمسها من تغير وتطور أيضا وتوسع ونمو عمراني وفي اتجاهاته، ورغم تصريحات السلطات المحلية وآراء المخططين التي مفادها أن هذه المدن الجديدة وفور إتمام إنجازها ستعيد توزيع السكان والأنشطة توزيعا متوازنا مع تحقيق الأهداف المنتظرة لكن بالنسبة للتأخير المسجل في إتمام وانطلاق

وعدم انطلاق إنجاز هذه المدن يمكن أن يؤدي إلى مشاكل معقدة، وعلى الرغم من أن المدن الجديدة في الجزائر قد حققت مجموعة من الأهداف كالتخفيف من أزمة السكان، وجذب بعض السكان وخلق فرص عمل وإعادة توزيع عناصر التنمية.

الهوامش:

[1] - محمد عبد الله الحماد،التنمية الحضرية،دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر مرجع سابق،2004، ص ص، 14-15

[2] - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، الجزء الثاني، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ط1، عمان، 2011، ص 209.

[3] - محمد عبد الله الحماد، مرجع سابق، ص 11.

[4] - هشام أحمد أمين مختار، العوامل المحلية المؤثرة على إستراتيجية إنشاء المدن الجديدة وتطبيقاتها في ج.م-ع ماجيستر، كلية الهندسة،جامعة الأزهر، القاهرة 1986، ص ص، 25-26

5- حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص156

[6] - حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص157

[7] - كلود شالين، السياسات الحضرية الجديدة، ترجمة سمير نور الدين الوتار النشر العلمي والمطابع، المملكة السعودية 2012، ص 202.

[8] - السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص 270

[9] - محمد عبد الله الحماد، مرجع سابق، ص 11

[10] - هشام أحمد مختار، مرجع سابق، ص 47

[11] - Les nouvelles politiques urbaines, une géographie des villes, par : Claude Chaline, ellipes édition marketing S.A, Paris, 2007, p p: 203-204.

[12] - حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص159-160.

[13] - حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص168.

[14] - السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 272

[15] - أحمد كنوشي عمروشي، مرجع سابق، 146

[16] - أحمد كنوشي عمروشي، مرجع سابق، 146

[17] - محمد عبد الله الحماد، مرجع سابق، ص 17

[18] - هبة أحمد نصار، الانفجار السكاني وسياسات التنمية والتحضر، ندوة التوسع الحضري،مصر،2004،ص105

[19] - فؤاد بن غضبان، المدن الجديدة، دوافع وممارسات، دار الرضوان للنشر والتوزيع ط1، 2015،ص؟

[20] - Demain L 'algerie , l'etat du territoire la reconquête au territoire. Pp306-307

[21] - بشير الشيحاني ،التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص74-75

[22] - رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي ط1 دار الوفاء الاسكندرية 2007 ص ص 374-375

[23] - وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية "الجزائر غدا"، الجزائر 1995، ص ص 263، 265

[24] - فؤاد بن غضبان، مرجع سابق،ص ص 135-136

[25] - Demain L 'algerie , l'etat du territoire la reconquête au territoire. P P 306-307